كلمة سعادة وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني

بمملكة البحرين

في المؤتمر العالمي للأمم المتحدة عن تحديات تمويل التنمية

مونتيري – المكسيك

مارس ٢٠٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس
أصحاب الجلالة والفخامة
أصحاب المعالي والسعادة
حضرات السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك معكم اليوم في هذا المؤتمر الهام، ممثلا لحكومة مملكة البحرين ونائباً عن حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله . وفي البداية إسمحو لي أن أقدم خالص التهاني إلى فخامة السيد فينستي فوكس كيسادا رئيس جمهورية المكسيك على تولية رئاسة المؤتمر ، وأن أعبر عن تأييد بلادي التام لما جاء في بيان رئيس جمهورية فنزويلا الذي أدلى به نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين ، ولا يفوتني أن أشكر الجمهورية الإسلامية الإيرانية على ما قدمته من تعاون خلال الدورات التحضيرية لهذا المؤتمر .

سيدي الرئيس ..

إن من أهم نتائج العولمة أن فقدت عملية التنمية الاقتصادية طابعها المحلي البحت واكتسبت طابعا عالميا يفرض على جميع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد العالمي ــ وفي مقدمتها الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية ــ أن تتعاون وتتكاتف فيما بينها من أجل إنجاح عملية التنمية المستدامة في الدول النامية و تفادي انتقال تداعيات فشلها في أية دولة إلى الدول الأخرى .

ولعل المسئولية الكبرى في إنجاح عملية التنمية المستدامة، رغم اتخاذها في الوقت الحاضر طابعا عالميا، إنما تقع في المقام الأول على عاتق الدول النامية. وهذا يفرض على كل منا أن نبذل جهودا متزايدة لتهيئة أوضاعنا الداخلية بما يتلاءم مع متطلبات التنمية بوجه عام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

وخاصـــة توفيـــر الاســـتمرارية فـــي زيادة معدلات النمو الاقتصادي لمواجهة المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالبطالة والفقر بوجه.

ولن يتأتى ذلك في واقع الأمر إلا بتطبيق كل دولة لحزمة مترابطة ومتنوعة مـــن السياســـات والإجـــراءات تشمل على وجه الخصوص، وليس على سبيل الحصر، تبني سياسات اقتصاديـــــة كلية ملائمة، وتطبيق الإدارة الرشيدة على كلا المستويين الكلى والجزئي، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي وإرساء الســـلام الاجـــتماعي، ونشـــر شبكة للأمان الاجتماعي تحمي الفئات المتضررة وتحصـــن المجـــتمع ضـــد مخاطر الاضطرابات الاجتماعية ، وإزالة القيود على حـــركة قطاع الأعمال عموما والقطاع الخاص على وجه الخصوص وبما يضمن تشـــجيع الاســـتثمار وخاصـــة الاســـتثمار الأجنـــبي، وتطويـــر القطاع المالي والمصرفي، وتنمية رأس المال البشري.

ومـــن جانبـــنا في مملكة البحرين، وبمبادرة وقيادة حضرة صاحب العظمة الشـــيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين ، فقد قطعنا شوطا طويلا عـــلى طـــريق الإصلاح السياسي والاقتصادي في البلاد وتعزيز قاعدة المشاركة الشـــعبية فـــي صنع القرار ، أما في مجال المال والأعمال تعتبر مملكة البحرين مركزاً مالياً مرموقاً في منطقة الخليج والشرق الأوسط، و تعتبر من أكثر الدول إنفـــتاحاً في مجال سياسات الحرية الاقتصادية، كما تحتل البحرين دائماً المركز الأول فـــي مجال التنمية البشرية بين الدول العربية وفق تقارير الأمم المتحدة، وفـــي مجـــال تطوير البيئة التشريعية فإننا نعتمد أفضل التجارب الدولية في هذا المجـــال ، فعلى سبيل المثال تعتبر مملكة البحرين أوائل الدول العربية في سن قوانيـــن مكافحـــة غسل الأموال ، كما يجري حالياً إصدار قانون لحظر الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله .

السيد الرئيس
أصحاب الجلالة والفخامة
أصحاب المعالي والسعادة
حضرات السيدات والسادة

إن مـــا هو مطلوب من الدول النامية أن تتخذه وما اتخذته بالفعل في مجال التنمية الاقتصادية يعد شرطا ضروريا لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ولكنه لن يكون كافيا في ظل التطورات الأخيرة في غياب دعم كاف من المجتمع الدولـــي كمـــا أثبتت التجارب ذلك. وأقصد بالمجتمع الدولي في هذا الخصوص مجموعـــة الـــدول المـــتقدمة ومجموعة المؤسسات الدولية. فالدول المتقدمة مطالـــبة بأن تلعب دورا متزايداً وأكثر إيجابية في تنمية الدول النامية، ويتطلب هـــذا الـــدور زيادة المساعدات المالية والفنية التي تقدمها هذه الدول إلى الدول النامية لتصل إلى النسبة المتفق عليها وهي ٠,٧% من إجمالي الناتج المحلي، رغـــم أن هـــذه النسبة لم تعد كافية لمواجهة أعباء التمويل المتزايدة في الدول الـــنامية. وتتضمن المساعدات كذلك توجيه نسبة معقولة من استثمارات الدول المتقدمة المباشرة إلى الدول النامية.

ولعل أكبر مساهمة يمكن للدول المتقدمة أن تقدمها لدعم تمويل التنمية في الدول النامية تتمثل في فتح أسواقها لمنتجات هذه الدول وتسهيل حركة انسيابها وخاصـــة المنـــتجات الصناعية . وعلى الدول المتقدمة أن تبذل جهوداً متزايدة لمساعدة الدول النامية وأن تعفي الدول الأقل نموا والأكثر مديونية من جزء من ديونها.

السيد الرئيس
أصحاب الجلالة والفخامة
أصحاب المعالي والسعادة
حضرات السيدات والسادة

إن الـــدور الـــذي يـــتوقع مـــن الدول المتقدمة أن تلعبه في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية سوف يكون أقوى تأثيرا وأكثر نفعا إذا تم التنسيق بين الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية في هذا الصدد وتنسيق جهود الأطراف المختـــلفة لعمـــلية التنمية الاقتصادية بما يكفل تخفيف حدة الفقر وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

ولصـــندوق النقد الدولي بوجه خاص دور كبير في تحقيق الاستقرار المالي الدولـــي وتحســـين الإدارة الاقتصادية العالمية وإدارة الأزمات الدولية من خلال

وضـــع نظم للإنذار المبكر وتوحيد معايير الأداء والتنسيق بين جهات الإشراف المتعددة على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي. وعلى الصندوق أيضا أن يكفل تدفـــق رؤوس الأموال قصيرة الأجل المطلوبة لتمويل التنمية في البلاد النامية. أمـــا البـــنك الدولي فدوره ينصب على زيادة حجم مساعداته التنموية، والمالية والفـــنية على حد سواء، وعلى تخفيف شروط الإقراض بقدر الإمكان مع إسقاط قدر منها عند الضرورة عن الدول الأشد فقرا والأكثر مديونية.

وفيمـــا يتعـــلق بمـــنظمة التجارة العالمية، فإننا نؤيد فكرة أن تخصص هذه المـــنظمة مـــن حين لآخر إحدى دورات المفاوضات الجماعية لمشكلات التنمية بوجـــه عـــام والـــتمويل بصفة خاصة، مع التركيز على مشكلات أسعار السلع الأولية وفتح أسواق الدول المتقدمة لمنتجات الدول النامية وتقرير مزايا خاصة لـــلدول الـــنامية فيمـــا يتعـــلق بحماية صناعاتها وحصولها على تمويل مناسب بشروط ميسرة.

وعـــلى هـــذه المـــنظمات الـــثلاث أن تطبق حلولا مبتكرة لمشكلات الديون الخارجيـــة والـــتجارة الخارجية و المشكلات الخاصة بالإشراف والتنظيم بما في ذلـــك الشـــفافية وتطويـــر الإشـــراف المالي. ويدخل في صميم اختصاص هذه المـــنظمات اســـتحداث آليـــات فعالة لمتابعة تنفيذ ما يتخذه المؤتمر من قرارات وتوصيات في شأن تمويل التنمية وحل مشكلاتها كل فيما يخصه.

وثمـــة كـــلمة أخيـــرة أختـــتم بها حديثي وهي ضرورة الشراكة بين الدول المتقدمة والدول النامية في إعادة الهيكلة وصياغة التوجهات للمنظمات الدولية وأن لا تـــنفرد الـــدول المـــتقدمة بذلك. فالدول النامية يجب أن تشارك مشاركة إيجابيـــة فـــي هذه العملية حتى تكون التوجهات الجديدة للمنظمات الدولية ذات فعاليـــة أكبر وتعطي زخما أكبر ودعما حقيقيا في عملية التنمية . ويتطلب ذلك بـــنفس القـــدر من حكومات الدول النامية أن تكون على مستوى المسئولية في القيام بواجباتها في هذا المجال.

وفقكم الله ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،